العراق من الإمبراطورية الى الدولة الوطنية
دراسة تاريخية للمؤسسة السياسية (1921–1958م)

أ.م.د. فواز حماد محمود
المديرية العامة للتربية في محافظة الانبار

Iraq from the empire to the national state
Historical Study of the Political Establishment (1921-1958)

D. Fawaz Hammad Mahmoud
Directorate General of Education in Anbar province
drfawazhamad2@gmail.com

Abstract:

I have chosen this subject, for the many things written in it, I wanted to show some hidden or to turn a blind eye to him for one reason or another, and so divided this study into three investigations, I spoke in the first of the nature of the political and administrative system, which contributed strongly to the formation of backward and more backward Iraqi society The failure of the ability to political action through which to rise from the stalemate in which there is nothing in it. As for the attempt to build an Arab state in Iraq, the national, religious and sectarian structure played an effective role in the difficulty of achieving this, in addition to failure, The second about the role of British colonialism in the dedication of ignorance And the division of sedition into the ranks of the people of one nation. The restricted state has not managed the interests of the ruling class and its masters to achieve the minimum harmony between the components of the Iraqi people and its classes, where the disparity has become a cause of sedition or revolution that threatens to eliminate all the efforts that the King has tried to promote society , And strengthened his bonds.

Keywords: Iraq, Kingdom, Republic, State, State, Government, Turks, English, Political Institution.

المقـدمة:

عـدت الإدارة العثمانيـة دولتهـا إسـلامية، ورفـع سـلاطينها شـعار ((أنمـا المؤمنـون آخـوه)) وكـان مـوقفهم مـن المطالبـة بدولـة تركيـة قويـة، قـد ذرّ الرمـاد فـي العيـون، والواقـع أن سياسـة التتريـك قـد وضـعت موضـع التطبيـق، وظـل السـلطان عبدالحميـد ومـن معـه فـي دائـرة ضـيقة، لا حـول لـه فيهـا ولا طـول. وتحولـت الأقـاليم غيـر التركيـة، ومنهـا العربيـة بصـورة كافـة والعـراق خاصـة مهمـلاً، حتـى لـم نجـد فـي سـكانه بعـد تشـكيل حكومـة جديـدة عقـب الحـرب العالميـة الاولـى مـا يصـلح لإطـلاق لفظـة أمـة أو كيـان، وزاده تخلفـاً سياسـة بريطانيـا التـي اصـبحت سـيدة مطلقـة فـي العـراق، تقـدم مـن تشـاء، وتسـتبعد مـن تشـاء، وشـعارها ((فـرق تسـد)) ففرقـت وأثـارت الوانـاً مـن الكراهيـة، واضـطرت النـاس الـى التصـدي لكـل مشـروع كـان لهـا فيـه دور، وأن كـان مفيـداً، ولـيس فيمـا قدمتـه مفيـد إلا فـي مصـلحتها أو فـي مصـلحة عملائهـا مـن الاميـين الـذين لا يمكـن أن يعتمـد علـيهم حتى في قضاء مصالحهم الخاصة.

أختـرت هـذا الموضـوع، لكثـرة مـا كتـب فيـه، فـأردت أن أبـين بعـض مـا خفـي أو غـض الطـرف عنـه لسـبب أو لأخـر، ولـذلك قسـمت هـذه الدراسـة الـى ثلاثـة مباحـث، تحـدثت فـي الاول منهـا عـن طبيعـة النظـام السياسـي والاداري، الـذي اسـهم بقـوة فـي تكـوين المجتمـع العراقـي المتخلـف والاكثـر تخلفـا فـي القـدرة علـى العمـل السياسـي الـذي يمكـن بواسـطته النهـوض مـن كبـوةٍ لا ناقـة لـه فيهـا ولا جمـل.. أمـا عـن محاولـة بنـاء دولـة عربيـة فـي العـراق، فقـد كـان للتركيبـة القوميـة والدينيـة والمذهبيـة دور فاعـل فـي صـعوبة تحقيـق ذلـك، فضـلاً عـن الفشـل فيـه، وتحـدثت فـي المبحـث الثـاني عـن دور الاسـتعمار البريطـاني فـي تكـريس عمليـة التجهيـل والتفرقـة، بـل وزرع الفتنـة فـي صـفوف ابنـاء الشـعب الواحـد.. ولـم تسـتطع الدولـة المقيـدة بمصـالح الفئـة

الحاكمة واسيادها من تحقيق الحد الأدنى من الانسجام بين مكونات الشعب العراقي وطبقاته التي اصبح التفاوت فيها مدعاة فتنة أو ثورة تنذر بالقضاء على كل الجهود التي حاولها الملك، للنهوض بالمجتمع، وشد اواصره.

وفي المبحث الثالث استعرضت بعض الانشطة السياسية أو المحاولات اليائسة للحكومة لإقناع المجتمع بأهمية التعبير، التي ظلت حبراً على ورق، أو دون المستوى المطلوب، مما تمحض عنه انتقال السلطة الفعلية من الادارة الى الجيش الذي تحول الى ميدان فسيح لتسلل الكثير من الافكار المناوئة للسياسة البريطانية من جهة، والدعاية للتخلص من الملكية الوافدة، التي فشلت في تحقيق الحد الادنى من الانسجام، أو التقدم في بناء الدولة العصرية المستقلة وفي الخاتمة أوجزت بعض ما توصلت اليه في دراستي.

الكلمات المفتاحية: العراق، مملكة، جمهورية، دولة، وطن، حكومة، الاتراك، الانكليز، المؤسسة السياسية.

تمهيد:

تؤكد الوقائع التاريخية أن الاتراك العثمانيين كانوا ينتمون الى الاسلام، وأن الدولة العثمانية كانت تَعدَّ نفسها دولة اسلامية، ولم يكن لمصطلح ((العثمانية)) مدلول قومي، بل كان يرتبط بالأسرة العثمانية، التركية الحاكمة، التي كانت تمثل ركاماً غير متجانسٍ من الطوائف والقوميات والأعراق والملل والنِحل[1]، بعيداً عن النزعة القومية التي كان الاصلاحيون أو الاتراك الساخطون على الادارة العثمانية لسبب أو لأخر يحاولون تحويل الدولة بواسطتها الى مَلِكيّة دستورية ضمن ما أسموه ((الأمة العثمانية)) الواحدة، ثم تحولت هذه الفكرة الى (الحركة القومية التركية) متأثرةً بالنهج الأوربي من جهة، وسعياً وراء التعبير المحموم من جهة اخرى، وقد فشلت جميع المساعي والمفاوضات بين هؤلاء وبين السلطان عبدالحميد لإنشاء دولة تركية تجمعها لغة تركية واحدة، وعدّ السلطان عبدالحميد مثل هذا التوجه مصدراً للنزاعات، اذ كان شعاره ((انما المؤمنون آخوه)) وكل تجمع خلاف ذلك فهو خروج عن الدين، عنده[2].

ويرى بعض الباحثين أن الاتراك قد تأثروا بالكتابات الغربية عن الترك والثقافة والحضارة التركية التي زعموا انها كانت سائدة قبل الاسلام، أما العرب الذين تأثروا بالكتابات الغربية وبالفكر الأوربي فلم يكن بمقدورهم فعل شيءٍ قبل نهاية الحرب العالمية الاولى، وكانت تكفيهم بعض ملامح الاصلاح، ويرون ارضا كل، في البقاء ضمن الدولة العثمانية لو وضعت في برنامجها إنصاف الشعوب ومشاركة العرب منهم خاصة أو بعض زعمائهم في الادارة العثمانية للدولة.

لقد كانت الفكرة القومية عند الاتراك لا تعدو حركة لغوية أدبية يمكن أن تمهد الأمم والشعوب في هذه الإمبراطورية تدريجياً، فيتحول الجميع الى شعبٍ واحدٍ لغته التركية، وحكومته إسلامية، لكن الوسائل لتحقيق ذلك اعتمدت أساساً على أساليب فيها أنواع من التعسف كان أساسُها عمليةً أعلن عنها بعنف وأسموها (عملية التتريك)) وقد ولدت ميتة، فرفضها العرب وغيرهم، فكان ردُّ الفعل لدى الإدارة العثمانية أشد عنفاً واكثر قسوة، وهو ما عُدّ مبرراً عن العرب وغيرهم الى رد فعلٍ اتسم بالعنف والاضرار، ثم تحول الى دعوة لقيام دولة عربية، والانفصال عن الإدارة العثمانية، فلم يسع السلطان العثماني إلا رفض الدولة التركية وغيرها[3].

لم تَعُدّ مؤسسة الخلافة قادرة بعد هذه الانقسامات، والتطلعات القومية القادرة على الوقوف بوجه أولئك الذين وجدوا في الطرف الاخر من طرفي الصراع في الحرب العالمية الاولى سنداً للارتماء في أحضانه، آملين أن يحققوا ما وعدهم به الانكليز وغيرهم لكنهم عادوا بخطي حنين، فاصبحوا بعد نهاية الحرب كالمتربصين من الرماد بالنار، إذ استغل الحلفاء مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس سنة 1919م، تحت النفوذ الأوربي الاستعماري فأضفت بريطانيا على ممتلكاتها في العراق والاردن قشور نظام الملكية الدستورية الذي تعمل به حكومتها وطبقت فرنسا نظام حكمها الجمهوري

في سوريا ولبنان، وكانت فلسطين استثناءً، اذ فشلت كل المساعي لتشكيل حكومة عربية فيها لما كان اليهود والانكليز من اتفاقٍ لإنشاء وطن قومي لليهود وهم لا يجهلون معارضة السكان الأصليين لذلك[4].

المبحث الأول

النظام السياسي في كنف الامبراطورية العثمانية

1- طبيعة النظام السياسي:

سيطر العثمانيون على العراق لأول مرة سنة 1532م، وقد بدأ مع هذا الدخول خط جديد من الانحطاط السياسي والاداري، ترافق فوضى عسكرية صنعت عداءً متحكم الحلقات مع القبائل أو العشائر أو الأسر التي تمثل فئة كبيرة من المجتمع خارج نطاق المدنية، وقد تحول هذا العداء المتبادل بين الجانبين الى تمردات، وتصادمات، وربما تحول الى ثوراتٍ لا تعالي اذا قلنا انها استمرت طول تلك القرون التي خضع فيها العراق للإدارة العثمانية، ولتكون تابعاً لإمبراطورية مترامية الأطراف، وقد سرت اليها عدوى التفكك الأوربي الذي انتقل بها من النموذج المركزي للسلطة الاستبدادية الى مركزية قومية طورانية تتريكية بعد انقلاب سنة 1908م[5].

كان الظن أن تنطلق الإدارة العثمانية بعد ذلك الى الجانب الاصلاحي الذي كذبته الوقائع بعد السقف المعروف الذي اتسمت به سياسة التتريك الذي نجم عنه تحرك سريع أفرز اتجاهات جديدة من الناحية السياسية والفكرية تبنتها دوائر اخرى عن طريق تكوين جمعيات سرية عربية أو غير عربية في المناطق متعددة من الامبراطورية، ومن هذه الجمعيات الجمعية العربية التي أنشأها عزيز علي المصري عام 1913م، وقد انظم اليها عدد من الضباط العراقيين الذين اصبح منهم قادةً أو ساسة، أو سياسيين لعبوا دوراً متميزاً في عملية الصراع العربي التركي بعد الحرب العالمية الاولى من جهة ومع المحتل البريطاني من الجهة الاخرى، ومن هؤلاء:

نوري السعيد، جعفر العسكري، ياسين الهاشمي، جميل المدفعي، ناجي شوكت، مولود مخلص وعلي جودت الأيوبي وغيرهم.

أما فكرة انفصال العراق، أو أي جزء من المنطقة العربية، فلم تظهر إلا بعد قيام الحرب العالمية الاولى سنة 1914م، وليس هناك ما يشير الى تباين نوعية هذه الدولة أو شكلها، أو تاريخ مثل هذه المطالبة، ولا ننسى ان بعض من ذكرنا اعلاه من الساسة العراقيين قد يظهر بقوة في اول جيش عربي تم تشكيله في الحجاز تحت قيادة الشريف حسين وبرعاية بريطانية، وقد كان على يديه بداية التحرك العربي الهاشمي ضد الدولة العثمانية سنة 1916م[6].

2- طبيعة البناء الاجتماعي:

كان البناء الاجتماعي في العراق، في هذه المدة، عاجزاً عن المطالبة بأية تغييراتٍ، فطبقة الافندية ذات النفوذ الواسع، وملّاك الاراضي، والمتنفذون من أصحاب الفتيأ، والدين يعارضون إجراء أية اصلاحات على مستوى الدستور ربما خشيةً على مصالحهم، وخشية على ما يمكن عدّه من مكتسباتهم التي حققها له الوضع القائم أو النظام السائد، القديم منه والجديد، أما عموم الناس، فلم تخش من التجديد شيئاً ولن تجد منه شيئاً في تلك المدّة، انما كان يهمها الحفاظ على ما تبقى مما يُعدّ ضرورياً في الحفاظ على الضروريات حسب.

أن المجتمع العراقي لم يكن يفتقر الى الاحساس بالوحدة، ولم يكن عاجزاً من الكفاح الجماعي أو الموحد من أجل اصلاحات شاملة، إنما كان انتصاره وكانت حاجته ماسة الى التنظيم والتخطيط، وأشد حاجة الى قيادة مخلصة، صالحة صادقة بغير ولاءٍ ولا تبعية لمن قبع خلف الحدود.

اما ما ذكر من ولاءات للشيخ أو الامام أو القبيلة، وبعض المسميات مثل الطائفة وربما المدينة فليس عمومية، لآنه مفهوم العراقية، أو الوطن لم يكن غامضاً عندهم ولم يكن مشوشاً، وان كان اشد وضوحاً عند النخب، او الحلقات المتميزة في مجتمع بغداد وضواحيها، أو في الموصل والبصرة ومدن الفرات الأوسط[7].

ظل العراق في مدة لا تاريخية، على حد تعبير الوردي[8]، لما هو معروف من انه لم تكن في العراق في هذه المدة مدينةٌ بالمعنى المفهوم من هذه الكلمة في العالم المتحضر. لأن المدن العراقية كانت أشبه بالقرى منها بالمدن، ولا يمكن أن نجد بوابات ناضجة للدعوة الى الاصلاح في غير وعي تام بالأهمية الاستراتيجية للإصلاح، ما نوعه، وفي اي مكان وما الجدوى منه، بل من سيقوم به، ولماذا؟ وكيف؟..

لقد كان تحقيق بعض الاصلاحات ممكناً على مستوى الدولة، أو المجتمع ولو في الحد الأدنى منه، إلا أن ضعف العلاقات بين المجتمع القبلي، أو العشائري الذي اتسم موقفه بالعداء، والتمرد على الادارة جعل موقف الاخير سلبياً من كل ما يهم البلاد والعباد، من اصلاحات، او ذلك كان السبب الرئيس للتخلف أو التقهقر بل التأخر الذي جرّ على البلاد ويلات كان في غنى منها لو تحرك زعماؤهم لإقناع الإدارة بأهمية الاصلاح الذي لم يكن له وجود حتى في نواياهم[9].

ومن الخطأ أو الخلل أن نُمَّل أخطاءنا أو جهلنا وتقصيرنا على غيرنا أو ننسبه الى الدين أو الادارة، فالإسلام لم يفصل بين الدين والدولة، ولم يفرق بين الدين والسياسة[10]، أنما قلة فهمنا، وضعف وازعنا هو الذي زاد جهلنا، وقيد حركتنا، لان أحوال الدنيا عند الشرع والشارع، أنما هي حراسة الدين وسياسة الدنيا به، يسمى الشارع لدرء مفسدة فقد وضع خطوة مهمة على طريق تحقيق المصلحة، وهذا هو الدين، كل الدين إما درء مفسدة، أو جلب مصالح[11]، أما أن يتحول البلد الى ضرائب، فلن يصلح إلا للصوص والسفاحين والمرابين، وبهذا تكون الدولة قد خرجت حتى عن المعنى المجازي لها، ولم تكن طاعتها أو الخضوع لإدارتها تعني شيئاً في مفهوم الدين، والقانون والأعراف[12].

3- ظهور الدولة القومية:

تَعدَّ الدولة القومية احدى المراحل الرئيسية في بناء الدولة وتكوينها في مرحلة ما بعد القرون الوسطى، وقد ترافق عملية تفكيك الدولة أو الدُوَل سواء على صعيد المجتمعات أو الاقاليم، اعادة توحيدها بصورة أو بأخرى، وقد شَهِدَ القرن العشرين حالات عدة من هذا النوع[13]، فقد سيطرت الدولة العثمانية على مناطق وأقاليم من الشرق الاوسط، وقد تفكك، وتعددت اسباب تفككها وانقسامها أو تقسيمها، وقد تكون الحرب العالمية الاولى، وخسارة الدولة العثمانية، فأطماع الدول الاوربية، الحلفاء، وغيرهم وراء ذلك التفكيك أو التقسيم، وبالتالي فأن اعادة ترتيب هذه الاقاليم وانقسامها تم وفق مصالح الغالب، وقد لا يجد المغلوب مبرراً غير هذا الميزان الذي اهمل كلياً سكان المنطقة، وعدهم جزءاً مما منحه من هذه الحرب التي لم يكونوا جزءاً منها، ولا ناقة لهم فيها ولا جمل.

والذي يبدو لي أن اعادة تركيب جغرافية تلك الاقاليم قد تمت وفق منظور بعضها التاريخي، وتحليلها الموضوعي، فقد ضمنت تلك الاقاليم أثنيات متعددة، وطوائف دينية متعددة، ايضاً، وتم اعطاء اجزاء منها سمات معينة لمفهوم الدولة دون متضمناتها الحقيقية، الامر الذي حرمها من السيادة الحقيقية في الداخل حتى على أفرادها وحرمها الاستقلال بمفهومه الحقيقي خارجياً، وظلت خاضعة لدول أخرى ظلت متمسكة حق الانتداب، وذلك ما حرك الشعوب العربية بعد ذلك، ونبهها ولو ببطء الى ما لا يمر منه من المطالبة بالتغيير على المستوى السياسي والاقتصادي، الداخلي والخارجي، للتخلص مما عُدَّ من المتناقضات الجدلية التاريخية غير المسبوق.

المبحث الثاني

الانثروبولوجيا والاستعمار

اعتمد النظام الملكي في العراق منذ تأسيسه على الفئات محددة في المجتمع، منهم شيوخ العشائر والملاكين الكبار، فضلاً عن الادارة البريطانية التي جاءت بهم جميعاً التي تحرص كثيراً على مصالحها في العراق، لذلك، كانت التحولات في البنية الاقتصادية والاجتماعية بطيئة، وزاد الظروف تعقيداً وصعوبة ظهور مجموعة من المُلاك والتجار الجدد، من أثرياء الحرب، كما توسعت دائرة الاستغلال، فعانى الناس غلاءً فاحشاً وارتفعت تكاليف المعيشة، في ظِلَّ اقتصاد عراقي يعاني تبعية ذليلة للاقتصاد الرأسمالي المتمثل بسيطرة المؤسسات الاقتصادية الغربية على الاقتصاد العراقي ووضعه في دائرة الكتلة الاسترلينية التي جعلته يتحرك لصالح السيطرة الغربية[14].

لقد كان للتنوع أو التمدد المجتمعي في العراق أثره في تعقيد الملامح الطبقية في المجتمع العراقي، والاكثار من توجهاتها، بيد أن ذلك لا يعني عدم امكانية تطبيق التحليل الكلاسيكي على حالة المجتمع العراقي في هذه المدة موضوع البحث، أو على عموم المجتمعات العربية، استنادا الى المفاهيم ذاتها، أدوات التحليل التي تعتمد اساساً الى أن الملكية والافتقار اليها يشكلان العنصر الاساس لتبلور الطبقة مع مراعاة أن تفهم في اطارها التاريخي[15].

وهناك اشارة الى أن ما أفرزته الاحداث التي شهدها العراق قد تكون مدعاةً الى الركون في احيان كثيرة الى وجهة النظر القائلة، بأن الملكية والطبقات ما هي إلا ظواهر ثانوية مقارنةً بأسس أكثر ثباتاً ومقاومةً، كالأسس الدينية الأثنية[16].

وهذا لا يقلل من أهمية الدراسات التي تستند الى التحليل المادي وقيمتها، فقد تساعدنا على اكتشاف مواقع الخلل في صيرورة التبلور الطبقي وانعكاساته على مجمل مسيرة التطور والاندماج في المجتمعات التي تعاني من هذا الخلل.

وعندما تبقى التقسيمات الطائفية ولأثنية حية، وتعبر عن نفسها بفجاجة على مدار مراحل التحول، يصبح هذا النوع من الدراسات مهماً، لأنه قد يجيب عن اسئلة ما اصبحت تراود أذهان الناس في هذا البلد، ومنها:

اسباب فشل الدولة في تحقيق خلق الاندماج؟! وأي العوامل كان لها اثرها السلبي في تعثر بناء الهوية الوطنية؟! من وراء انهيارات الدولة المتكررة وتراجع مؤشرات النمو الاقتصادي؟! لماذا هذه الدكتوريات المتعاقبة في الحكومات..!!

وهي في مجموعها اشكاليات واستفسارات لا تزال بهمة، وما اثير حولها لا يعدو تكراراً مملاً، وهو ضرب من الهروب من الحقيقة، أو الواقع ربما يؤسس لما قيل فيه من ان تاريخ العراقي السياسي لا يزال يشهد عمليات مملة لتشيد الدولة من الصفر[17].

لقد كان للسياسة البريطانية دوراً كبيراً في ابقاء الفجوة بين المدينة والمناطق العشائرية بسبب تقويتها للنفوذ العشائري، وترددها بين الحداثة والتقليد، وفي تعاملها بازدواجية مع البنى الاقتصادية والبنى الاجتماعية التي لا زالت ترافق الانقسام الطائفي القومي، وظلت الى الان مسألة الصراع قائمة على سبيل التمثيل بين الكرد والتركمان، والعرب في كركوك[18].

ولم يصل الملك فيصل الاول الى نتيجة فظل الحال على ما هو عليه، بل ان الملك فيصل الاول لم يستطع التغيير، ولم يجد بديلاً من البقاء على هذا المنهج[19].

ان سياسة تسوية الاراضي في العراق قد حولت شيوخ العشائر والأغوات الى طبقة مالكة لعوامل الانتاج، وهذا الذي سوغ لها الانفراد بالنفوذ، ومن هنا جاء القول ان ظهور الطبقية، المقترن بملكية الاراضي، أو برأس المال، مسألة

طارئة، جاءت مع المستعمر، وما في بلاده من معطياتٍ، لا تنسجم مع ثقافة المجتمع العراقي وتطلعاته المستقبلية فضلاً عن أن المستعمر او المحتل، لم يكن بمفرده قادراً على احداث التحول ومتغيراته[20].

ان اداء الطبقة لوظائفها محكوم بظروف وطبيعة نشأتها، وقد خَلَّفَت عملية التشكيل الطبقي في العراق وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية جراء تطبيق سياسة تفويض الاراضي مشكلة معقدة منه، إذ أحدث هذا التفويض شرخاً في طبيعة العلاقة بين الشيخ وأفراد القبيلة، وخلقت توتراً وعدم استقرار بين القبائل، وزاد هذه المشكلة تعقيداً امتناع بعض العشائر أو افرادها عن تسجيل الاراضي بأسمائهم، خوفاً من الالتزامات المادية المترتبة على ذلك تجاه الدولة، من ضرائب وخضوع التجنيد، والاستقرار أو الاستيطان.. ولا يمكن اغفال دور الادارة البريطانية في تعمد عدم المساواة في توزيع الارض الذي انطلق من مصالحها في المنطقة أولاً، بعيداً عن مصالح الناس[21].

ان عملية التحول هذه، قد ألقت بظلالها على سلطة الدولة واستقرارها، ومن ثم فإن عدم استقرار السلطة السياسية كان في حقيقته انعكاساً لعدم استقرار الملكية الخاصة في الكثير من جوانبه، وفضلا على ذلك، فإن البدو لا يمكن أن ينشئوا دولاً، فمتى وأين يمكن اقامة دولة، ومؤسسات اذا كانت الارض التي تقوم عليها تتغير باستمرار؟!

وكيف تقوم الدولة، في مجتمع يتغير وجوده متغير الفصول؟ اسئلة لا تحتاج الى اجاباتٍ، لكنها تؤكد أن نظام البداوة، أو النظام العشائري الذي لا يزال يستمد أصوله منه، قد أدت دوراً كبيراً في خلق حالة عدم الاستقرار السياسي، بل واعادة عملية بناء الدولة، ومن هنا كان من الضروري أن تصبح نسبة معينة من السكان حضرية لكي يكون بالإمكان الوصول الى مستوى معين من التنظيم السياسي المستقر، اذ أن عملية التنقل والترحال والتغيير لا تصلح ولا تشجع على بناء الدولة، أما الدور العسكري الذي تتحكم فيه العشيرة والقبيلة فهو الذي يهدد باستمرار حياة الاستقرار في المدن، وقد تحكمت هذه الحقيقة بالهرمية العشائرية في العراق على حد تعبير أحد الباحثين الذي عدّ موقع رعاة الإبل من البدو والرحل المحاربين في عموم أرض العراق أعلمت موقعاً من سواهم من رعاة الشاة، وسكان الاهوار، والمزارعين، والفلاحين.. وكان لرؤساء أولئك وزعمائهم وللاغوات والبكوات في كردستان والموصل، وللمتصوفة وأصحاب الطرق الدور المتميز في منظومة العلاقات السياسية والاجتماعية والعسكرية المرتبطة مباشرة بالبريطانيين أو بالملك[22].

وكان للعوامل الطبيعية آثارها أو تأثيراتها في شبكة السيطرة الاجتماعية التي تمثل هرميات القوة في العراق، ففي الوقت الذي كانت فيه بغداد تتعرض للفيضانات المتكررة وما يتبعها من كوارث بيئية ألقت ظلالها على أشكال الحياة منها، كانت مدينة الموصل بعيدةً عن هذه مثل هذه المؤثرات، وذلك ما طبقها بسمة التصلب في علاقاتها البيئية[23] خلافاً لما كانت عليها بغداد من سمة الانفتاح، وهكذا أدت هذه العوامل وغيرها دوراً في عملية التشكيل الطبقي في المجتمع العراقي، وتبقى القوانين الارض ميزاتها في عملية التحول الاقتصادي الذي تمثل فيه الشروط المقيدة لحدود الارض وعقود تأجيرها وامتلاكها أهمية كبيرة لمن يحوزها، بسبب ارتفاع قيمة الارض، واهمية المحاصيل التي يمكن انتاجها من الناحية التصديرية، لبروز اهمية العراق التجارية والدور الذي يمكن أن تلعبه لاحقاً في السياسة الخارجية، فضلاً عن الداخلية، محلياً ودولياً[24].

لقد الغى قانون الاراضي سلطة الشيخ، والغى الملكية الجامعية، بل وأن التحول الى ما عُرف بالملكية الفردية، وأدى بذلك دوراً متميزاً في عملية تفكيك الوحدة القبلية أو العشائرية وسهل بذلك للدولة مسألة التعامل المباشر مع الاشخاص أو مع أفراد العشيرة لمزارعهم[25].

لقد مثل تركيز الملكية وتحالف النظام الملكي مع شيوخ العشائر حاجزين في طريق التطور الاقتصاد العراقي فضلاً عن دور الحكومة الملكية في تحقيق الاندماج الاجتماعي، وبلورة الهوية المشتركة، فكان أثره سلبياً الى حدّ ما على

الاوضاع المعيشية الى ظلت في حالات من التدني، الأمر الذي أدى الى هجرة عدد كبير جداً من الفلاحين الى المدن ذات النشاط العمراني، وفرص العمل اذ تحركت فيها موجة من الاعمار كانت سبباً لاجتذاب اليد العاملة التي لم تكن تجد مورداً يحقق لها حتى عيشة الكفاف.

واصبح – بعد ذلك – لهذه الموجات من المهاجرين أثر كبير في مظاهر الحياة في هذه المدن، بل واستطاعت التفاعل مع أجهزة الدولة لخلق حالات من التوتر في غياب التناغم داخل المدينة، وغلبه نزعة العنف على العلاقة بين ابنائها، مما جعل الادارة الحكومية مترددة في الانحياز تارةً الى المجتمع المدني وأخرى الى المجتمع الريفي الوافد[26].

نشأت الدولة في العراق بلا عصبة أو طبقة أو فئة تسندها، أو تمدها مقومات القوة والتمكين، لذلك ظلت ضعيفة في حكومتها وأدارتها في مجتمع تبدو قوته غير منضبطة فاضطرت الى فرض هيمنتها بطريقة لا تقوم على التدرج، أو التمهل الذي قد تخفف من وطأة الهيمنة، ولم يستطع المجتمع مجاراة التغيرات الخارجية التي تسعى الادارة لربطه بها من خلال حركة الاقتصاد العالمي التي رُبط بها دون أرادته ودون استئذانه ففقد توازنه في الوقت الذي بدأت تتشكل فيه العلاقات بين أبنائه على اساس الامكانات التحديثية القائمة أصلاً على اساس الموقف من وسائل الانتاج. فكانت المحصلة لهذا التطور تتجه الى الاعلى باتجاه السلطة السياسية المتعلقة كلياً بالسوق الخارجية أكثر من ارتباطها مع بقية قطاعات المجتمع وبناه الداخلية[27].

وشهدت الاربعينات والخمسينات من القرن العشرين ولأول مرة مرحلة تنسيق الجهود ورص الصفوف لعناصر المجتمع العراقي مدنيين وعسكريين، من أجل معالجة مصالحهم المشتركة في مواجهة الدولة في أمور كثيرة، منها:

اعفائهم من الضرائب، وتعيين ابنائهم في وظائف الدولة ومناصبها، والبحث عن دورٍ لوجودهم في البرلمان أو مجلس الوزراء والجدوى الحقيقية من الاستفادة الفعلية من رأس المال وتراكماته مع قلقها في النهوض بالمجتمع، وتحقيق بعض حاجاته في الاعمار والتنمية والتقدم[28].

ان رأس المال المتحرك أو المتبادل داخل العراق، أنما كان يتم امتلاك الفائض عن طريق المشاركة الفاعلة بين الملّاك والتجار وبعض الصناعيين الناشئين، فيما بعد مع جماعة الضباط الاشراف، وبمشاركة الملك ايضاً، فأصبح كل منهم يغذي الاخر ويزيد من تراكم رأس ماله، ولو بصورةٍ محدودة، معنى أنها كانت تجري لإعادة انتاج رأس المال ولو في الحد الادنى من التعاون لضمان خلق حلقات وصل بين الدولة وبين المستويات الدنيا من مصدر بناء القوة في المناطق الريفية التي تسيطر عليها الطبقة الاقطاعية متعاونةً كذلك في المنافع الاقتصادية، كشريك لها[29].

لقد مثلت الدولة العراقية في ظل الاحتلال البريطاني دور الدولة التابعة، واعتمدت في ميزانيتها على دَخَلٍ يوردها من الخارج، وليس على ايراداتها الداخلية، وهذا سبب وجيه ورئيس في استقلال الدولة عن أنصارها الطبيعيين في الداخل، ولذا فأن الذي بيده السلطة، قد أصبح فوق مستوى المطالب والضغوط، وبالتالي فإن عدداً من البُنى السلطوية ستكون مرشحةً للظهور[30].

وسيكون لها بعد ذلك القوة والنفوذ الفعلي في الادارة والسياسة والاقتصاد، أما الافادة من خدماتها وقوانينها، اما الدولة فقد استقلت عنهم، وأن كان هذا الاستقلال مقيداً بمصادر اخرى من خارج البلاد، ومع ذلك فإن هذه الطبقات سواءً منها من كان متعاوناً أو من كان ينظر الى السلطة بحذر في دائرة مصالحه، فأنها لم تسع نحو السيطرة على اجهزة الدولة، ولا على بعضها، وبما لعدم الحاجة لمثل هذه السيطرة لان المسافة الفاصلة بينها وبين السلطة الدولة لم تتح لها في الواقع امكانية مراكمة رأس المال، وهو هدف صاحبه.

لقد اختبأت الطبقة البرجوازية بعد سنة 1941م وراء الملك وسلطته الرسمية، وفضلت هيمنته المتمثلة بالوصي آنذاك، التي نمت بشكل ملحوظ في هذه المدة، مدفوعةً بخوفها من نمو الطبقة العاملة[31]، وأصبحت التباينات الطبقية العراقية جوفاء ليس فيها، ما يخدم المجتمع أو يخفف معاناته، بل أصبح هناك فراغ سياسي قائم تحت بناء السلطة في الوقت الذي كانت فيه الجماهير معادية لمن فوقها، وتتحرك تحت هذا البناء، ولها مطالب لم تُكَبّ، وان كانت غير معلنة، فلا الاقطاع استطاع تلبية حاجات الفلاحين ولا النمو الصناعي كان دوراً على استيعاب المهاجرين.

اما الطبقة الفقيرة فقد كانت عاجزة عن تحسين أوضاعها أو تقديم ما تعاني بطريقةً قانونية، لما كان عليه الوصي، عبدالاله ومن حوله من التعسف أو قلة الحيلة في حل المشكلات القائمة، ولما تحولت الى أزمة، لم تستطع أي طبقة، حاكمة أو محكومة، وضع حل سريع لها أو معالجتها، لذلك شهدت السنوات 1946–1948 أسلوباً جديداً لقمع المتظاهرين وإطلاق النار عليهم، مما باعد بين الحكومة والشعب، وأفرز نمطاً سياسياً جديداً لأصحاب رأس المال الذي وظف في الغالب الاستثمارات في المواد المستوردة لا غير، لأن الشركات الاجنبية لم تكن تشجع الاستثمارات الصناعية المحلية، ولا الزراعية لتغذية السوق المحلية التي تحولت الى سوقٍ ضيقة تتعامل مع الصناعة المحلية كدخيل في السوق الوطنية، مما أدى الى بروز ظاهرة التخلف الصناعي، وعطلت قدرة صاحب رأس المال العراقي في لعب ور مهم في السياسة والاقتصاد، وبالتالي، وجدت ظاهرة عدم التوافق بين التوزيع المحلي للثروة والتوزيع المحلي للسلطة[32].

لم تستطع البيئة الاقتصادية بسبب تبعيتها – قادرة على استيعاب نتائج العملية التعلمية ولا المهاجرين من الريف الى المدينة، فزاد فقرهم، وتعددت أنماط معاناتهم، فلا حرف، ولا مصانع، ولا مشاريع، ولا خدمات.. ولذلك اتجهوا الى الاجهزة الجديدة للدولة، الجيش والشرطة، بأعدادٍ هائلة، وفي الكثير منهم تطلعات سياسية وحاجات اقتصادية، وعوامل زادت سخطهم واسباب عمقت الشعور بعدائهم للسلطة، وعندما يصبح السلاح بيد مثل هذه النماذج الحاقدة أو الساخطة، فمن الطبيعي أن تستخدمه للاستيلاء على السلطة بحجة تصحيح ما تعده خللاً بنيوياً أضر بمصالحها.

لقد انعكست ظروف العراق على ابنائه الذين تسلموا مناصب قيادية في الاحزاب والحكومات فظهر الميل الى معاداة الانضباط بقوة، وبرز جلياً عدم الميل للقيام بأدوار تُكَرِّس التبعية، فضلاً على أن الاعداد المستفيدين من انجازات الدولة لهم في ميدان التوظيف قد اعتمدت معايير الولاء اكثر من الكفاءة، وذلك الذي جعل استيعاب الدولة لهم من الناحية العملية في أدنى مستوياته وصارت الجماهير بعد ذلك مقتنعة بأن التغيير لا يمكن أن يتم بدون القوة المسلحة[33].

وظلت السلطة العراقية تعتمد في وجودها واستمرارها على القوة العسكرية التي جاءت كما تقدم، لغير الهدف الذي وجهت له، ومن هنا أصبح الصراع حتمياً، زاد أدواره تأسيس كيانات سياسية واجتماعية مستقلة عن الدولة الجديدة التي أعلن عن استقلاليتها عن السيطرة الاستعمارية، ولو في الظاهر.

وزاد هذا الصراع عدم وجود التجانس القومي، والديني، الثقافي أو الذهبي، الامر الذي ترتب عليه ظهور ولاءات فرعية تطغى على الولاء الوطني، قد يزداد حدة إذا لم يستطع النظام السياسي تأطيرها في الاطار الوطني السليم والاوسع، بمعنى آخر: أي الوحدة التي يشعر من خلالها أبناء الوطن الواحد بهويتهم الوطنية الشاملة[34].

كان ذلك بعض افرازات معاهدة سنة 1922م بين العراق وبريطانيا التي أكدت حاجة العراق كدولة ناشئة، للاستماع والاستفادة من نصائح الخبراء أو الاستشاريين البريطانيين، وعليهم دفع مرتباتهم، فضلاً على مرتبات ونفقات ومصروفات المفوض السامي البريطاني نفسه، وذلك أدى الى نشوء طبقة جديدة محلية مرتبطة ببريطانيا ولاءً، ونفوذاً وقد ضمنت في تكويناتها بعض مُلاَّك الاراضي وقيادات أخرى تمثل حقيقة سياسات الحكومة البريطانية التي كان من مصلحتها تكريس الانقسامات، وزيادة حدة الصراعات العرقية والاثنية وغيرها.

رفض الشيعة والكرد الاعتراف بالدولة الجديدة، إذ ساء الشيعة الارتباط بسياسة بريطانيا ورفضوا الخضوع لمشاريعها في العراق، وعندما نجحت بريطانيا في هزيمتهم، أعلنوا تمردات متعددة تحولت الى مواجهات مع النظام في العراق، مما يدل على أنهم كانوا يعدون الدولة غير شرعية، وهو ما سوغ للحكومة الميل على حد تعبير احد الباحثين الى عناصر من غير الشيعة وعناصر موالية من الكرد وغيرهم، وضم الكثير منهم الى جانبها عن طريق الوظائف التي جاءت غير متوازنة في الكثير من جوانبها، فالكرد في الشمال الشرقي من العراق، والشيعة في الوسط والجنوب لم يكن لهم تمثيل في الدولة مكافئ لعدد السكان، أو النسبة المئوية للسكان فيهم، أما الجيش فقد اصبح محور السياسة العراقية وحامل شرعية القوة فيها، والممثل الرئيس للسلطة الحاكمة، ثم أصبحت القوة العسكرية وسيلة فاعلة بيد الملك لمواجهة التمردات الشعبية أو غيرها وقد ظهر ذلك في تركيبة قمته التي ضمنت عدداً من الأشراف منهم:

جعفر العسكري، نوري السعيد، محمود السناوي، جمال بابان وعلي جودت وآخرين[35] وتحول الجيش بعد انقلاب بكر صدقي سنة 1936، والحركات أو التمردات العسكرية بعد ذلك الى دور اللاعب لا الى دور الأداة في اللعبة السياسية، وأن اختلفت تلك الانقلابات وتعددت اتجاهاتها، فانقلاب سنة 1936، كان كردياً عراقياً، وأصبحت التمردات الاخرى بالصبغة الوطنية أو القومية، وخاصة في السنوات 1937، 1938، 1941، أما انقلاب سنة 1958 الذي أوصل الجيش الى السلطة فقد كان وراءه – على الارجح – تلك الفئات التي رأت أن بلدها يسير في ركاب المستعمر البريطاني، بينما كانت الاتجاهات العامة في المنطقة العربية تسعى نحو التحرر الوطني الذي تتطلع اليه شرائح الوسطى، الفقيرة من المجتمع العراقي الذي قدم نخبة جديدة تحمل منظومة افكار أكثر تناسقاً، بعد أن فشلت النخبة السابقة في صياغة منظومة متجانسة من الوجهة القومية، أو الوطنية، وأن كان الخطاب السياسي للإدارة العسكرية بعد ذلك غير متناسق، وغير واضح[36].

المبحث الثالث

الاجهزة الايدولوجية الجديدة في الدولة الوطنية الناشئة

كان للأجهزة الايدولوجية تأثير كبير على كيفية تصور الشعب العراقي للدولة وعلاقتها بالماضي، ونتيجة لمعرفة فيصل الاول بالدور البريطاني لضمان فوزه في استفتاء آب 1921 وبالعباء الذي كان يواجه من قطاعاتٍ من النُخبة السنية التي طمحت الى السيطرة على الدولة الجديدة، وبافتقاره الى دعم الشيعة والكرد لأسباب طائفية وعرقية، وبالافتقار العام الى العراقيين من وطنيين وقوميين الى التحمس من أجل الملكية، فإنه حاول جذب الانتباه الى صلات الهاشميين بقبيلة قريش المكية، ومن ثم بآل بيت النبي (صلى الله عليه وسلم) لكسب ودهم والتقرب اليهم، بوصفه من آل بيت النبوي، لما يعلمه من قدسية ذلك عند الشيعة.

لقد حاول الملك فيصل اقناع من حوله بأنهم جميعاً اسرةً واحدة، تراثهم مشترك، ومستقبلهم مشترك، وكانت أولى انجازاته في هذا التقارب انشاء متحف وسوق أحيا فيما بعض المعالم التاريخية المهمة وخلدها في ((سوق مرجان)) سعى بواسطته الى ربط الهوية العراقية العشائرية بالهوية الحجازية، مشيراً الى المشتركات الثقافية بين الجانبين[27].

اما المدير العام للتعليم في حكومة فيصل الاول السيد ((الحصري)) فقد واصل تشجيع فكرة القومية، وحاول احياء الذاكرة التاريخية المصاحبة لها في مناهج النظام التعليمي الرسمي، وعزز الملك فيصل الاول صلاته بالشعراء البارزين في تلك المدة، ومنهم:

معروف الرصافي ومحمد مهدي الجواهري[38].

لقد تطلب عملية بناء وصياغة الدولة العراقية الجديدة اهتمام النخبة السياسية الجديدة، والساسة البريطانيين، في المدة التي أعقبت ثورة العشرين، وقد عمل الجانبان بقوة للتخلص حتى من ذكرى ثورة العشرين التي تحدث امتيازاتها السياسية والاقتصادية وقاموا بالاتي:[39]

1- انشاء دولة ملكية هاشمية بموجب مذكرة سنة 1921، التي اعدت لهذا الغرض.
2- تأسيس جيش عراقي، لحماية منجزاتهم.
3- عمل نظام انتخابي، يضمن سيطرة الاثرياء.
4- تشكيل الوزارات على اسس اثنية.
5- تكوين جهاز الدولة الاداري وأخص بالذكر وزارة التربية على اسس إثنية وايدلوجية.

لقد تأثرت هذه العمليات بالاعتبارات الاستعمارية، والطائفية، وقد صنعتها بريطانيا وأيدها حلفاؤها وصنائعها لحماية لحماية مصالحهم، ومن أجل ذلك تم التلاعب بمذكرة عام 1921م لأقصاء زعيم العراق المفترض السيد طالب النقيب، الذي لم يحظ ثقة البريطانيين، وهم يعرفونه أنه سني، وذلك من أجل أن يضمنوا انتخاب فيصل الاول، بن الحسين ملكاً على العراق عوضاً عنه، وبنى جعفر العسكري، القائد الجديد للجيش سلسلة المراتب العسكرية على اسس اثنية، لكي يضمن هيمنة من يريد من العرب السنة، ولم تتضمن الوزارة، إلا تمثيلاً شيعياً رمزياً، ولم يتعطل نموذج الهيمنة السنية إلا في البرلمان العراقي. فأن صح هذا القول، فإنما هذا قد تم بتدبير الادارة البريطانية لتحقيق رغبتها في استغلال مالكي الارض من شيوخ العشائر في جنوب العراق، وكانوا في الغالب شيعة، للحد من نفوذ النواب والوطنيين المدنيين لذلك فأن الحضور الشيعي في البرلمان العراقي جزءاً من النموذج الاستعماري النمطي لسياسة ((فرق تَسُد)).

ومن المثير للجدل ان القسم الاكثر أهمية في الجهاز الإداري للدولة كان لدائرة المعارف التي عهد اليها بالنظام التعليمي لتأهيل الشباب في العراق، وفي ظل سياسة السيد ساطع الحصري، الذي اسند وزارة التربية لوزراء شيعة دائماً، فان السياسة التعليمية في العراق في هذه المدة، قد اعتمدت في سياستها على التراث العلمي الاسلامي الذي استحدث من الكتب المدرسية منهجيتها، اما التراث الشيعي أو الكردي فخلوه منها واضح جداً[40].

وأرى أنّ في منهج وزارة التربية العراقية، وهو جديد، في نمطه ومواده ومنهجيته لم يكن يحمل أكثر من التراث الاسلامي، ولا فرق في التعامل معه من حيث المعطيات بين فئات الشعب العراقي، فجميعهم عراقيون، وحرية التعليم مكفولة للجميع، أما الفرص مختلفة واختلافها لا فرقة فيه، انما هو اختلاف أولوية، وقدرة، وثقافة..

إن محاولة الملك فيصل الاول بناء ذاكرة تاريخية عراقية بحيث تخلق أراء ملائمة للهاشميين، قد عكس جزئياً انغماس عائلية – آنذاك – في شؤون السياسة العراقية الداخلية وكانت فيها استجابة لبعض هموم الوطنيين التي تفاقمت في العشرينيات بفعل السيطرة البريطانية على الدولة، وعقب وفاة الملك فيصل الاول سنة 1933م، اتخذت سياسة وجهود السيطرة على الدولة وبنائها شكلاً مختلفاً؛

فمن ناحية: حاول الملك الجديد، غازي بن فيصل بن الحسين، حشد الدعم الشعبي لَلَملكيّة عندما أعلن مناصرته للقضية الفلسطينية، وإثارة مسألة أن الكويت عراقية، ويجب أن تكون جزءاً من العراق، والانتقاد المباشر أو غير المباشر لوجود بريطانيا في الشرق الأوسط، وأعلن تبرئه من سياسة بريطانية في العراق، وذلك ما سوغ لكثير من المؤرخين أو الكتاب من سياسيين وغيرهم توجيه اصابع الاتهام الى بريطانيا في اغتيال الملك غازي أو موته في حادث سيارة سنة 1939. وهناك تأكيدات تؤيد ما أشيع من تورط بريطانية في التخلص منه، خشية خطاباته المعادية لوجودها في العراق وغيره لهذا ولغيره توسعت الحركة القومية، والوطنية، نطاقاً، وحجماً وصار لها منتدى يلتقي به بعض المتصدرين منهم،

في نادي المثنى، وما تنتسب اليه من حركات الفتوة واتسع تأثير جماعة الأهالي عندما التحق بعضهم بوزارة صدقي سليمان سنة 1936، وهناك اشارات الى لقاءات قد سبقت ذلك ومنذ سنة 1934 أو قبلها لتشكيل الحزب الشيوعي العراقي الذي ضم عدداً الماركسيين، فضلاً على تحمس عناصر من الجيش العراقي بعد مقتل بكر صدقي للالتحاق بالعمل السياسي القومي العروبي[41].

ومن ناحيةٍ أخرى:

حاول الملك غازي جعل الهوية العراقية اكثر ارتباطاً بالشؤون العربية القومية عندما أعلن مناصرته القضية الفلسطينية، وغيرها مما ذكرنا أعلاه، مما اثار قلق خصومه، وهم البريطانيون، الذين ذعروا من انتقاداته لسياستهم في فلسطين، وآخر عمله أو حدَّ منه عدم الاستقرار السياسي، وقلة المناصرين له، وربما انفراد المحتل بالتخطيط والادارة والقوة.. فلم يكن لديه من الوقت ما يكفي لتنفيذ طموحاته، أو المواصلة جهود أبيه لتعبئة الذاكرة التاريخية لمصالح الدولة الهاشمية الفتية.. وخلفه في الادارة الملكية الوصي عبدالاله الذي كان أكثر امتثالاً للمصالح البريطانية بعد أن عادت القوات البريطانية بعد سنة 1941م الى سدة الحكم[42].

وتبدو الجهود البريطانية واضحة بعد ذلك في ضمان تسلم عبدالاله للسلطة في العراق الذي جعلها تقوم بأكبر عملية في تلك المدة لتطهير الجيش العراقي من القوميين العروبيين، واجهضت كل مجهودات الوصي لتطويع الذاكرة التاريخية على نموٍ ملائمٍ للدولة الملكية.

وحقاً، لم يكن للعائلة المالكة في العراق ما يمكن أن نعده جذوراً تاريخية أو مجتمعية، وهو ما دفع الملك فيصل الاول الى توقيف صلاته، بالضباط الاشراف السابقين[43]، الذين جاءت بهم بريطانيا، او وافقته على الاتيان بهم. وكان يدرك أن الشعب العراقي كان يعده دخيلاً عليه، مع ما كان عليه من المواقف الوطنية وخدماتهٍ الجليلة للعراق، وذلك ما لم يكن يخفى على الملك فيصل، والذي من أجله كان قلقاً على مستقبل عرشه ولم يكن يرى الصواب انهاء النفوذ البريطاني في تلك المدة، ربما حفاظاً على سندٍ اي سند يمكن أن يقيه شراً، من شعبٍ عُرِفَ عنه في تاريخه الطويل أنه سريع الملل من الحكم المستقر وكثير التقلب في أعماله[44]. وكان مدركاً في الوقت ذاته أن بريطانيا نجحت في أن توقع بين القوى العراقية المتعددة لتقف احداها ضد الأخرى مثيرةً الآمال لديهم لتحطيم مقاومة احداها للأخرى.

لذا، فإن الظروف التي وجد الملك فيصل الاول نفسه فيها لم تُسهل من مهمته في بناء دولة حديثة منسجمة، كان يحيا فيها وسط مجتمع يغلب عليه التخلف والاختلاف والانغلاق على الذات بين مكوناته[45].

وهكذا لم تكن المتغيرات الخارجية ولا الوقائع الاجتماعية والاقتصادية على أرض الواقع في مصلحة تحقيق اندماج وطني وهوية مشتركة، فبعد اثنتي عشرة سنة من تأسيس الدولة العراقية كتب الملك فيصل الاول مذكرة أوجز فيها الصعوبات والتحديات التي واجهت ادارته للدولة العراقية، ذكر من بينها: افتقار العراق الى واحدةٍ من أهم عناصر التماسك الاجتماعي – من وجهة نظره– وهي الوحدة الدينية، وأخذ على القائمين معه على ادارة الدولة عدم مبالاتهم بالرأي، وعَدّه خطيئةً لا تغتفر، فضلاً على اعترافه بأن سياسة العدل والموازنة ينبغي أن تسير جنباً الى جنب مع سياسة القوة في مواجهة الانقسام والتشتت المجتمعي، وأكد أن الحكومة لا تملك مستلزمات القوة المادية الكافية، ولذلك فأنها أضعف من المحكومين، وأردف قائلاً: ان العراق مملكة سنية تحكمها حكومة عربية سنية تأسست على انقاض الحكم العثماني، والفجوة كبيرة بين العراقيين مذهبياً وقد زاد الاضطهاد التركي أو العثماني هذا الانقسام، ووسع تلك الفجوة عدم اشتراك الشيعة في الحكم، وقلة خبرتهم بالإدارة، أو قبولهم للمشاركة فيها. وقد استغل اصحاب المطامع هذا الاضطهاد،

فحركوا في الشارع الشيعي، والسني والكردي، نوعاً من التذمر ربما بدافع تحقيق بعض المصالح الأنية لهم ولشيوخهم، ومحركيهم(46).

لقد كان الملك يشعر بالاسى وهو يرى أنه لا يوجد في العراق شعب عراقي يعتمد عليه، ووصف ممن حوله بأنهم عبارة عن كُتل بشرية خالية من أي فكرة وطنية، ومتشبعة بتقاليد وأباطيل دينية لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء، ميالون للفوضى، مستعدون دائماً للانقضاض على أية حكومة، ونحن نرى والحالة هذه: أن نشكل من هذه الكتل شعباً نهذبه وندربه، ونعلمه.. ومن يعلم صعوبة تشكيل شعب وتكوينه في مثل هذه الظروف، يجب أن يعلم عظيم الجهود التي يجب صرفها وبذلها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل(47).

الخاتمة:

فشلت سياسة الإمبراطورية التركية في تحقيق الحد الادنى مما كانت تسعى اليه من خلال عملية التتريك المناطق التي تحت نفوذها، حيث كانت تسعى من خلال اعتماد اللغة التركية باعتبارها هي اللغة الوحيدة في الاقاليم التابعة لها وخاصة الدول العربية التي كانت تخضع بصورة مباشرة للحكم العثماني.

ولم تقتصر السياسة التركية على هذا فحسب وإنما شرعت نظام ضريبي باهض مما أدى الى رهق كاهل المواطن العربي حيث عطلت قدرة الانتاج للدخل اليومي للفرد العربي ومن خلال ما جاء بطيات البحث نستنتج بعض النقاط الاساسية التي اعتمدها نظام الحكم من قبل الدولة العثمانية ومن أبرزها:

1- استياء المواطن العربي من الحكم العثماني لعدم الانسجام بين الحكم والمحكوم.
2- من خلال سياسة الدولة العثمانية بفرض الضرائب وكذلك التدخل في أنتاج الفرد من الزراعة والصناعة وبعض الحرف البسيطة.
3- ويتضح مدى التخلف في جميع النواحي الحياة أن كانت الصناعية والزراعية والتجارية، لذا ظهرت حالة عدم الانسجام بما كانت تسعى اليه الدولة العثمانية التي سلطت نفسها على المجتمع العربي.
4- وكذلك يتضح جلياً دور بريطانيا من خلال تدخلها المباشر في تأخير عملية البناء والإصلاح كما كان عليه في فترة حكم الدولة العثمانية حتى قيام ثورة عام 1958 في العراق.

الهوامش:

(1) أحمد النعيمي، الحياة السياسية في الدولة العثمانية، بغداد، دار الحرية للطباعة 1990م، ص 170.
(2) وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعلم السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988م، ص 17.
(3) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط2، بيروت مطبعة المتوسط، 2003م، ص 53.
(4) يورجين رومان، العرب من الفتوحات العثمانية الى الحاضر، ترجمة: محمد ابراهيم الجندي، القاهرة كلمات عربية للترجمة والنشر، 2011: ص 15.
(5) محمد جمال باروت، الدولة والنهضة والحداثة، مراجعات نقدية، ط2، سوريا، دار الحوار للنشر والتوزيع، 2004، ص 38
(6) غسان العطية، العراق، نشأة الدولة (1908 – 1921) دار السلام، لندن 1986: ص 128- 131.
(7) وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة 1984، ص34-35.
(8) علي الوردي، دراسات في طبيعة المجتمع العراقي، بغداد، مطبعة العاني، 1965، ص101.

(9) وميض جمال عمر نظمي، مصدر سابق، ص34.

(10) بيري أندرسون: دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة بديع عمر نظمي، بيروت، مؤسسة الايمان العربية، 1983، ص18.

(11) ابن خلدون، المقدمة، بيروت، دار احياء التراث العربي، مدون تاريخ: ص33.

(12) علي الوردي، وعاظ السلاطين، ط2، لندن، دار كونان للنشر 1995، ص59.

(13) أيان كلادك، العولمة والتفكك، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003، ص20.

(14) هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق، بغداد، 1972م: ص426- 427.

(15) حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، مكتبة الغدير، قم، 2005م، ص21-22.

(16) ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية، ترجمة (شاد ميران)، اربيل، دار آراس 2004م، ص25.

(17) جوزيف شترابر، الأصول الوسطية للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، لبنان، دار التنوير 1982م، ص: 18.

(18) على الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق المعاصر، ج5، لندن، دار كونان، ط2، 1992، ص180 -181.

(19) عماد عبداللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق، الأدوار، الوظائف، السياسات ((1921- 1990))، بغداد، بيت الحكمة، 2001م، ص: 106- 111.

(20) احمد زايد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية، نهضة مصر، 2008، ص146-148.

(21) حميد حمد السعدون، إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الاقلية (1546-1918) عمآن، دار وائل، 1999، ص204-207.

(22) حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية ((مصدر سابق))، ص27-28.

(23) عباس بغدادي، بغداد في العشرينيات، بيروت المؤسسة العربية للدراسة والنشر، ط2، 1999، ص27-52.

(24) ماريون فاروق سلوغت، بيتر سلوغت، من الثورة الى الدكتاتورية، العراق منذ 1958، ترجمة مالك النبراسي، بغداد 1972م، ص103.

(25) حميد حمد السعدون، إمارة المنتفق ((مصدر سابق))، ص204.

(26) حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية ((مصدر سابق)): 29، 162- 175.

(27) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص86، 144.

(28) حنا بطاطو، ((مصدر سابق)): ص30.

(29) احمد زايد، الدولة في العالم الثالث، رؤية سوسيولوجية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 1985، ص 137- 138.

(30) جياكرمو لوشياني، دول رصد التخصيصات مقابل دول الانتاج، إطار نظري في ((غسان سلامة وآخرون)): الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي: ص312.

(31) فائز عزيز أسعد، أنحراف النظام البرلماني في العراق، بغداد، دار لبنان، ط3، 2005م، ص: 13- 14.

(32) عماد عبداللطيف سالم، ((مصدر سابق)): ص 136- 138.

(33) غسان سلامة، نحو معتقد اجتماعي عربي جديد، بحث في الشرعية الدستورية، سلسلة الثقافة القومية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م، ص58.

(34) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ((مصدر سابق)): ص 29- 30.

(35) غسان سلامة، ((مصدر سابق)): ص 151 في بيرصون لويزار، العراق والديمقراطية غير الممكنة. مصيدة الدولة القومية، في: نيڤين سعد، التحولات الديمقراطية في العالم العربي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1993، ص187.

(36) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ((مصدر سابق)): ص 151.

(37) عبدالسلام يوسف، الصراع من أجل الهيمنة الثقافية في العراق في الثورة العراقية 1958 ((اعادة الاعتبار للطبقة الاجتماعية القديمة))، لندن 1990، ص173.

(38) أريك دافيس، مذكرات دولة، ترجمة حاتم عبدالهادي، الارن، دار الفارس للنشر، ط1، 2008، ص: 200– 202.

(39) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق، باريس، مطبعة سيدي: 1989، ص 163–190.

(40) حسن العلوي، المصدر نفسه: ص 202.

(41) توبي دوج، اختراع العراق، ترجمة عادل العامل، بغداد 2009، ص226– 228.

(42) أريك دافيس، ((مصدر سابق)): ص 202.

(43) توفيق السويدي، وجوه العراقية عبر التاريخ، لندن، رياض الريس للنشر، 1987، ص 26– 27.

(44) توفيق السويدي، ((مصدر سابق)): ص 27.

(45) حنا بطاطو، ((مصدر سابق)): ص 368.

(46) عبدالكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الى صدام، تاريخ النشر: بلا، ص: 402.

(47) عبدالكريم الأزري، ((مصدر سابق)): ص 5.